في ظل تظاهرات تشهدها البلاد منذ أيام تنديداً بتدهور الوضع الاقتصادي

لبنان: «الدفاع الأعلى» يطلب من الأمن منع الفوضى بالبلاد

مظاهرات في لبنان

طالب مجلس الدفاع الأعلى اللبناني، الأجهزة الأمنية والعسكرية بمنع زعزعة الوضع الأمني، في ظل تظاهرات تشهدها البلاد منذ أيام تنديدا بتدهور الوضع الاقتصادي.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي للأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع، محمود الأسمر، عقب اجتماع المجلس في القصر الرئاسي برئاسة الرئيس اللبناني ميشال عون، وفق مراسل الأناضول.

وقال الأسمر، إنه تم «الطلب من الأجهزة العسكرية والأمنية الإبقاء على الجهوزية اللازمة لعدم السماح لبعض المخلّين بالأمن، زعزعة الوضع الأمني بسبب الأوضاع المالية والاقتصادية والمعيشية، خاصة فيما يتعلق بإقفال الطرق العامة أو التعدي على الأملاك العامة والخاصة».

ولفت إلى أنّه تقرّر الطلب من وزارة المالية التنسيق مع «الدفاع» و«الداخلية»، «لإيجاد سبل دعم القوى العسكرية والأمنية، خصوصا في ظل الأوضاع الماليّة والاقتصاديّة المتردّية».

وأضاف أن المجلس قرر الطلب من وزارتَي الأشغال العامّة والنقل، والصحة العامة، اتخاذ الإجراءات اللّازمة لتسريع عمليّة إجراء فحوصات الـ«PCR» (كورونا) للمسافرين الوافدين إلى مطار بيروت الدولي، وتسهيلها.

وكان عون، قد قال في بداية الاجتماع ذاته، إن التعبير عن الرأي «لا يجوز أن يتحول إلى فوضى وأعمال شغب»، مطالبا الجهات الأمنية بعدم التهاون مع ذلك، وفق مراسل الأناضول.

في الوقت ذاته، أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، موجها كلامه للمواطنين، أننا «ندرك الضغوط التي تتعرّضون لها خلال هذه الفترة الصعبة». وقال دياب في بداية الاجتماع إن «قطع الطرقات يحصل ضد الناس، والفوضى ليست تعبيرا عن حالة اعتراض».

والمجلس الأعلى للدفاع، يقرر الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية للدولة، ويتألف من عضوية رئيس الوزراء ونائبيه، ووزراء الدفاع، والخارجية، والمالية، والداخلية، والاقتصاد، فيما يترأسه رئيس الجمهورية.

توسعت رقعة الاحتجاجات التي يشهدها لبنان منذ مطلع الأسبوع الماضي، رفضا لتردي الأوضاع المعيشية. ومنذ أواخر 2019 تعصف بلبنان أزمة اقتصادية حادة، ما أدى إلى تضخم مالي وانهيار القدرة الشرائية لمعظم سكان البلاد، وارتفاع غير مسبوق بمعدلات الفقر.

وسجلت العملة المحلية انهيارات إضافية في الأيام القليلة الماضية حيث بلغ سعر صرف الدولار الواحد 17000 ليرة بالسوق الموازية، في حين أن سعر الصرف الرسمي للدولار يبلغ 1515 ليرة.

وما يزيد من تفاقم الأوضاع سوءا، خلافات سياسية تحول دون تشكيل حكومة جديدة، لتخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس 2020، بعد 6 أيام من انفجار كارثي بمرفأ بيروت.

قائد الناتو بأفغانستان يحذر من «حرب أهلية» عقب انسحاب قواته

حذر الجنرال سكوت ميلر، قائد قوات حلف شمال الأطلسي «ناتو» في أفغانستان، من خطر وقوع «حرب أهلية» في البلاد، عقب انسحاب قواته المقرر بحلول 11 سبتمبر المقبل.

جاء ذلك في معرض إجابته على أسئلة الصحفيين، بالعاصمة كابل، حسبما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية. وقال ميلر إن حركة «طالبان» وسعت المناطق الواقعة تحت سيطرتها خلال الفترة الأخيرة، في ظل تردي الوضع الأمني في البلاد.

وتابع: «استمرار الأوضاع الأمنية بهذا الشكل، ينذر بحتمية اندلاع حرب أهلية في أفغانستان، بعد انسحاب قوات الناتو». وشدد ميلر على أن الحل الوحيد للأزمة في أفغانستان يكمن في الحل السياسي.

وأردف: «في ظل تزايد موجات العنف، فإن الحل السياسي سيصبح أكثر صعوبة».

وطالب ميلر الحكومة الأفغانية بالعمل على بسط نفوذها على المدن والطرق السريعة الرئيسية، وترك المناطق الريفية ذات القيمة الاستراتيجية الأقل لطالبان.

وردا على سؤال هل يمكن اعتبار الوجود الأمريكي في أفغانستان منذ عام 2001 فاشلاً، أجاب ميلر بالقول «ستحدد الولايات المتحدة إرثها، وسيخبرنا المستقبل ببقية هذه القصة».

وحدد الرئيس الأمريكي جو بايدن 11 سبتمبر المقبل موعدا نهائيا لسحب جميع القوات من أفغانستان، إذ تصر «طالبان» على انسحاب القوات الأجنبية لإنهاء حرب استمرت 20 عاما، كلفت واشنطن حوالي 2.2 تريليون دولار، وأسفرت عن مقتل 2400 عسكري، وفقا لمشروع تكاليف الحرب في جامعة براون الأمريكية.

جنيف: انطلاق اليوم الثاني من ملتقى الحوار السياسي الليبي

تواصلت لليوم الثاني، جلسات ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد بمدينة جنيف السويسرية؛ لمناقشة مقترحات اللجنة الاستشارية للملتقى بشأن القاعدة الدستورية التي ستجري على أساسها الانتخابات المقررة نهاية العام الجاري. وأفاد مراسل الأناضول بأن جلسات اليوم الثاني انطلقت بمشاركة 75 موفدا، من المجلس الأعلى للدولة، ومجلس النواب، وأحزاب عدة، ومستقلين، وممثلين عن الشباب والمرأة. وأشار إلى أن الملتقى سيواصل بحث المقترحات المقدمة من اللجنة الاستشارية، وحسم الجدل حول مسألة القاعدة الدستورية لإجراء الانتخابات.

أوصت اللجنة الاستشارية للملتقى الحوار السياسي الليبي بتأجيل الاستفتاء على مشروع مسودة الدستور إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في 24 ديسمبر المقبل.

جاء ذلك ضمن حزمة توصيات رفعتها اللجنة إلى اجتماع للملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف الإثنين؛ للنظر فيها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وثمة خلاف في ليبيا بين فريقين، يريد الأول إجراء الاستفتاء على مشروع مسودة الدستور قبل الانتخابات، بينما يرى الثاني تأجيل الاستفتاء؛ بدعوى ضيق الوقت ووجود عقبات لوجيستية. كما أوصت اللجنة بإجراء الانتخابات الرئاسية على أساس قوائم تضم كل منها رئيسا ونائب رئيس ورئيس حكومة.

وبشأن شروط الترشح للرئاسة، أوصت اللجنة بعدم أحقية حملة الجنسية المزدوجة والمتزوجين بأجنبيات والصادرة بحقهم أحكام قضائية نهائية. وتوصلت اللجنة الاستشارية إلى هذه التوصيات خلال اجتماع في تونس بين يومي الخميس والسبت. وفي حال توافق أعضاء ملتقى الحوار السياسي على صيغة مناسبة بشأن القاعدة الدستورية سيتم إقرارها، وإذا لم يتوافقوا على ذلك سيحال الأمر للتصويت في ختام أعمال الملتقى.

الأمم المتحدة: مقتل 883 شخصاً و60 طفلاً في ميانمار منذ الانقلاب

أعلنت الأمم المتحدة ، مقتل مالا يقل عن 883 شخصًا غير مسلح و60 طفلا على يد قوات الأمن في ميانمار منذ الانقلاب العسكري مطلع فبراير الماضي.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك بمقر المنظمة الدولية في نيويورك.

وقال دوجاريك: «لدينا تقارير تفيد بأن قوات الأمن قتلت ما نعتقد أنه عدد لا يقل عن 883 شخصًا غير مسلح، من بينهم 40 على الأقل لقوا حتفهم أثناء الاحتجاز».

وأضاف: «التقارير تفيد أيضا أن 60 طفلاً قتلوا منذ استيلاء الجيش على السلطة في فبراير الماضي. ووقع ما لا يقل عن 59 هجوماً على المستشفيات والعاملين الصحيين، وما لا يقل عن 163 هجوماً على المدارس والمعلمين».

وتابع: «هناك الآن ما مجموعه 5202 شخص محتجزون نتيجة لمعارضتهم استيلاء الجيش على السلطة. خضع أكثر من 200 منهم لإجراءات قضائية مشكوك فيها وحكم عليهم بموجب قوانين مختلفة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، بينما حُكم على 26 شخصًا بالإعدام».

وكشف المتحدث أن «ما يقرب من 2000 شخص ممن صدرت بحقهم مذكرات توقيف مختبئون حاليًا. وحوكم العشرات غيابيا، وحكم على بعضهم بالسجن المؤبد أو الأشغال الشاقة أو الإعدام».

وزاد: «نواصل إدانتنا الشديدة للاستخدام الواسع النطاق للقوة المميتة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ونؤكد أن استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، يجب أن يتوقف».

ومطلع فبراير الماضي، نفذ قادة بالجيش في ميانمار انقلابا عسكريا تلاه اعتقال قادة كبار في الدولة، بينهم الرئيس وين مينت، والمستشارة أونغ سان سوتشي.

احتجاجات في ميانمار

تركيا وأذربيجان تواصلان مناورات «أتاتورك 2021» العسكرية

تواصل القوات المسلحة التركية والأذربيجانية، مناوراتها العسكرية المشتركة «مصطفى كمال أتاتورك 2021»، في أذربيجان، لليوم الثالث على التوالي.

وقالت وزارة الدفاع الأذربيجانية في بيان ، إن الهدف الأساسي من المناورات، هو تعزيز التفاعل بين جيشي البلدين أثناء العمليات القتالية، وتحسين مهارات اتخاذ القرار والإدارة للقادة.

ولفت البيان إلى مشاركة 600 عسكري ونحو 40 دبابة ومدرعة وحوالي 20 مدفعًا و7 مروحيات قتالية و50 مركبة عسكرية إلى جانب الطائرات المسيرة في المناورات. وانطلقت المناورات في العاصمة باكو الإثنين ومن المنتظر أن تختتم في وقت لاحق الأربعاء.

واشنطن تدرس الإبقاء على جنود لها بمطار كابل

قال مسؤول عسكري أمريكي إنه لا يزال هناك جنود من بلاده منتشرين بمطار حامد كرزاي، بالعاصمة الأفغانية، كابل، مشيرًا أنه لا يوجد قرار واضح بشأن ما إذا كان سيتم سحبهم من هنالك أم لا. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها، المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) جون كيربي، خلال مؤتمر صحفي عقده من مقر وزارته، بالعاصمة، واشنطن .

وردا على سؤال حول وجود مزاعم تفيد بأن الولايات المتحدة ستترك جنودًا في المطار المذكور لحمايته قال كيربي «لا يزال بالفعل لدينا جنود هناك، لكن لم يتضح بعد ما سيحدث بشأنهم مستقبلًا. نحن نجري تقييمات بهذا الصدد، ومسألة سحبهم من عدمه لم تحسم بعد».

كما أوضح المتحدث العسكري أن «الولايات المتحدة لن يكون لها مهمة أخرى بعد الانسحاب، سوى حماية البعثة الدبلوماسية والحفاظ على العلاقات الثنائية مع الجيش الأفغاني».

وتشير تقارير إعلامية أمريكية أنه في الوقت الذي يستمر فيه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بوتيرة مسرعة، تواصل إدارة الرئيس جو بايدن تقييم عدد القوات التي سيتم تركها هناك لحماية البعثة الدبلوماسية.

وردًا على هذه النقطة تابع كيربي قائلا «لم يتضح بعد عدد الجنود الذين سيتم تركهم بأفغانستان لحماية السفارة الأمريكية بكابل، مضيفًا «أدرك أننا نتحدث عن أفغانستان. أنتم تتوقعون ألا نترك القليل من جنود سلاح مشاة البحرية كما هو الحال في بلدان أخرى. يجري العمل لتحديد عدد معين، لكن هذا لم يتم الانتهاء منه بعد».

وبوساطة قطرية، انطلقت في 12 سبتمبر 2020، مفاوضات سلام تاريخية في الدوحة، بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، بدعم من الولايات المتحدة، لإنهاء 42 عاما من النزاعات المسلحة بأفغانستان.

كولومبيا: تجدد الاحتجاجات المناهضة لسياسات الحكومة

نظم آلاف الأشخاص، مظاهرة مناهضة للحكومة بكولومبيا؛ رغم أن لجنة الإضراب الوطني بالبلاد، سبق وأن أعلنت يوم 16 يونيو الجاري تعليق حركة الاحتجاج لفترة من الزمن. المتظاهرون الذين خرجوا إلى شوارع العاصمة بوغوتا، ومدن ميديلين، وباستو، وبيريرا، وبارانكويلا، وسانتاندير دي كيليتشاو، رددوا شعارات مناهضة لسياسات الحكومة.

وفي بوغوتا، بينما نفذ نشطاء مسيرات سلمية في أكثر شوارع المدينة ازدحاما، حدثت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين في عدد من المناطق بالمدينة بعد أن استولت بعض المجموعات على 12 حافلة نقل عام تابعة للبلدية. وفي ميديلين ثاني أكبر مدينة بالبلاد، تدخلت وحدة مكافحة الشغب الكولومبية لفض الاحتجاجات بالغاز المسيل للدموع بعد أن ألحق المتظاهرون أضرارًا بالمباني العامة والممتلكات الخاصة. وأسفرت حصيلة احتجاجات عن تضرر 13 حافلة نقل عام، وعدد من إشارات المرور، وبعض المباني العامة، فيما قامت قوات الشرطة بتوقيف بعض المحتجين.

وفي 28 أبريل، انطلقت المظاهرات المناهضة للحكومة بمختلف أنحاء البلاد؛ احتجاجا على مشروع قانون للإصلاح الضريبي، قيل إنه يضر بالطبقات العاملة والمتوسطة.

ورغم إعلان الرئيس، إيفان دوكي، سحب مشروع القانون، إلا أن الاحتجاجات ما تزال مستمرة ضد سياسات الحكومة الأخرى، بما في ذلك التعامل مع جائحة كورونا.

وبحسب آخر تقرير نشره بوقت سابق مكتب أمين المظالم الكولومبي حول تلك المظاهرات، قتل 58 شخصًا، من بينهم اثنان من ضباط الشرطة، فيما أصيب أكثر من ألفي شخص آخرين خلال تلك الأحداث.

الأردن: استدعاء الأمير حمزة شاهداً في قضية الفتنة

طلبت هيئة الدفاع في قضية الفتنة استدعاء أمراء وأشراف للشهادة من بينهم الأمير حمزة بن الحسين، وذلك في الجلسة الرابعة التي تعقدها محكمة أمن الدولة الأردنية ، والتي يحاكم فيها المتهمان باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد.

وأفاد مراسل العربية بأن الدفاع في قضية الفتنة سيطلب شهادة الأمراء هاشم وحمزة وعلي، بالإضافة إلى 27 اسماً.

وقال المحامي محمد العفيف، وكيل المتهم باسم عوض الله، في تصريحات لقناة «المملكة» شبه الرسمية، إن «هيئة الدفاع ستتقدم ببيانات تتضمن أسماء أمراء من بينهم الأمير حمزة وأشراف ورئيس الوزراء الحالي ووزير الخارجية وشؤون المغتربين للشهادة». وأضاف أن «للمحكمة القرار بقبول أو رفض طلب الاستماع للشهود».

وكان مراسل «العربية» في الأردن أفاد يوم الأحد، بأن قضية «الفتنة» التي ينظر فيها القضاء شهدت استدعاء 28 شاهداً من بينهم أربعة أمراء، وأن محكمة أمن الدولة الأردنية أجّلت المحاكمة بالقضية للأربعاء المقبل.

وقال محامي المتهم حسن بن زيد للعربية حينها، إن زوجة الأمير حمزة ليست من ضمن الشهود في قضية الفتنة.

ومثل رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله، والشريف عبدالرحمن حسن، الاثنين الماضي، بالبدلة الزرقاء الخاصة بالموقوفين، أمام محكمة أمن الدولة في أولى جلسات المحاكمة في القضية التي عرفت بـ«الفتنة»، بعد أن وصلا في سيارات مظللة رباعية الدفع.

كما، نفى المتهمان أمام المحكمة التي انعقدت برئاسة المقدم القاضي العسكري موفق المساعيد، تهمة زعزعة الاستقرار الموجهة إليهما.

وكان النائب العام الأردني لمحكمة أمن الدولة صادق في 13 يونيو الجاري، على قرار الظن الصادر عن مدعي عام محكمة أمن الدولة في القضية المتعلقة بالمشتكى عليهما كل من باسم إبراهيم يوسف عوض الله والشريف عبد الرحمن حسن.